J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.6 (6): 865 - 875, 2015

Impact of public policies on growth, income distribution and poverty in Arab republic of Egypt

Ali, H. A.
Agric. Economics Dept., Fac. of Agric., Ain Shams Univ.

أثر السياسات العامة على النمو وتوزيع الدخل والفقر في جمهورية مصر العربية

حفصه عبد العاطي علي
قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة عين شمس

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة أثر السياسات العامة على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والفقر، لمعرفة أي السياسات العامة التي يمكن أن ينتهجها المقتصد المصري وتؤثر ايجابياً على الأهداف الثلاثة (النمو، توزيع الدخل، الفقر) آنياً. وذلك على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية بالاعتماد على بيانات السلاسل المقطعية لعامي 2008، 2010م كأحدث التقارير الصادرة عن التنمية البشرية لمصر وكذلك بالاعتماد على البيانات المتاحة بقاعدة المعلومات الالكترونية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. وتم تحقيق هذا الهدف من خلال التقدير القياسي بطريقة الاحتمال الأعظم بالمعلومات الكاملة (FIML) لنموذج آني مكون من ثلاث معادلات سلوكية لتلك الأهداف الثلاثة، على أن تكون السياسات العامة عامل مفسر مشترك في المعادلات الثلاث باستخدام برنامج Eviews. واستنتج البحث ما يلي: 1- سياسة الانفاق الحكومي (سواء الانفاق على الصحة، أو التعليم، أو البنية التحتية) تزيد من النمو الاقتصادي وتحسن عدالة توزيع الدخل وتكافح الفقر، لذا يوصى بالاهتمام بها والتوسع فيها، 2- سياسة التوظيف الحكومي لا تزيدمن النمو الاقتصادي ولا تحسن العدالة توزيع الدخل ولا تكافح الفقر، لذا لا يوصى بالتوسع بها، 3- سياسة الدعم السلعي تحسن عدالة توزيع الدخل وتكافح الفقر ولكنها تعوق من النمو الاقتصادي ، لذا على واضعي السياسات ترتيب الأهداف المرجوه وفقاً لأولوياتها لتحديد استخدام تلك السياسة من عدمها، 4- سياسة الضمان الاجتماعي تبين أنها غير فعالة في تحقيق الهدف المنشود منها وهو: تحسين العدالة الاج تماعية ومكافحة الفقر، 5- وبالنسبة لمكافحة الفقر بصفة خاصة، فلقد تبين أن مرونة الفقر بالنسبة لمعدل الإعالة أعلى بكثير من مرونته مع أي متغير آخر، تليها مرونة الفقر بالنسبة لعدالة التوزيع مما يعني أن سبل مكافحة الفقر المطلق بمحافظات مصر المختلفة تكون اجتماعية (بخفض معدل الإعالة وتحسين العدالة الاجتماعية) أكثر منها اقتصادية (زيادة النمو الاقتصادي).

المقدمة

تمهيد:

السياسة العامة هي الأعمال أو الاجراءات التي تقوم بها الحكومة لفترة زمنية وبحيث يكون لها مبرراتها. أو هي ما تفعله وما لا تفعله الحكومة (*). وتتنوع السياسات وتتنوع أدوات ووسائل كل سياسة وتقرر الحكومة تنفيذ ما تراه مناسباً من السياسات المختلفة وفقاً لإمكانياتها ومواردها الطبيعية المتاحة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة المنشودة والتي من أهمها: زيادة النمو الاقتصادي وتحسين العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر. ويلاحظ أنه عند دراسة السياسات المناسبة لتحقيق أحد الأهداف كمكافحة الفقر يجب مراعاة التداخل أو التعارض بين هذا الهدف والأهداف الأخرى بمعنى آخر يمكن القول بأن ليس للسياسات العامة أثر مباشر على الفقر فحسب وإنما أيضاً أثر غير مباشر من خلال تأثيرها على النمو وتوزيع الدخل، لذا كان من الضروري عند دراسة السياسات اللازمة لمكافحة الفقر عدم غض النظر عن تلك السياسات التي تستهدف زيادة النمو الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل. وكذلك الحال عند دراسة أثر السياسات على النمو الاقتصادي أو عند دراسة أثر السياسات على توزيع الدخل.

مشكلة البحث:

(*) أحمد رشيد، "تحليل السياسات العامة في مصر" مكتبة النهضة المصرية،، 1988.

يعتبر كل من النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية جناحي تنمية أي مجتمع ومكافحة الفقر به، وهذا غاية كل مقتصد متقدم أو غير متقدم على السواء.وتعد مصر كأي مقتصد تطبق ما تراه مناسباً من السياسات المختلفة وفقاً لإمكانياتها ومواردها الطبيعية المتاحة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة المنشودة والتي من أهمها: زيادة النمو الاقتصادي وتحسين العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر. ولكن غالباً ما يحدث تعارض أو تداخل بين أهداف تلك السياسات العامة المتبعة، فالسياسات المُستهدفة لزيادة النمو الاقتصادي قد لا تؤدي إلى تحسن درجة عدالة توزيع الدخل وتلك التي تكافح الفقر قد تعوق زيادة النمو الاقتصادي. ومن هنا تكمن أهمية البحث في معرفة أي السياسات العامة التي يمكن أن ينتهجها المقتصد المصري وتؤثر ايجابياً على الأهداف الثلاثة (النمو، توزيع الدخل، الفقر) آنياً.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أثر السياسات العامة على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والفقر، وذلك على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية بالاعتماد على بيانات السلاسل المقطعية لعامي 2008، 2010م وذلك لاستنتاج السياسة التي تؤثر ايجابياً على تلك المغيرات معاً.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

تحقيقاً لأهداف البحث فإن اسلوب التحليل الآني لمعادلات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والفقر هو الأفضل لاستنتاج السياسة التي تؤثر ايجابياً على تلك المغيرات معاً. ومن ثم تم استخدام اسلوب التحليل الكمي من خلال التقدير القياسي للنموذج الآني محل الدراسة بطريقة الاحتمال الأعظم بالمعلومات الكاملة Full Information Maximum Likelihood(FIML) باستخدام برنامج Eviews باعتباره واحداً من البرامج الإحصائية المستخدمة في حل نماذج المعادلات المتعددة.

اعتمد البحث على بيانات السلاسل المقطعية على مستوى محافظات الجمهورية لعامي 2008، 2010 (بحيث يكون لكل محافظة مشاهدتين للعامين) والمتوفرة بتقرير التنمية البشرية لمصر كأحدث التقارير الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وكذلك اعتمد على البيانات المتاحة بقاعدة المعلومات الالكترونية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

نتائج البحث والمناقشة

توصيف النموذج:

لقد تم بناء نموذج يتكون من ثلاث معادلات سلوكية تعكس بعض الأهداف التي تستهدفها السياسات العامة للدولة وهى زيادة النمو، وتحسن العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر كمتغيرات داخلية بالنموذج، متمثلة في معادلة النمو الاقتصادي، معادلة توزيع الدخل، معادلة الفقر على الترتيب. أما المتغيرات الخارجية بتلك المعادلات فتمثل المتغيرات التي تعكس السياسات محل الدراسة وهى مشتركة بالمعادلات الثلاث، فضلاً عن المتغيرات الإضافية المفسرة بكل معادلة على حدة حيث يمكن أن يصاغ النموذج الآني كالتالي:

معادلة النمو الاقتصادي (1)..... $Gro_{gt} = F (Pol_{gt}, XGro_{gt})$

معادلة توزيع الدخل (2)..... $Gin_{gt} = F (Pol_{gt}, XGin_{gt}, Gro_{gt})$

معادلة الفقر (3)..... $Pov_{gt} = F (Pol_{gt} , XPov_{gt} , Gro_{gt}, Gin_{gt})$

$g = 1,2,3,\ldots\ldots\ldots,27$ & $t = 1,2$

حيث:

g تمثل عدد محافظات مصر وهى سبعة وعشرون محافظة، t الفترة الزمنية محل الدراسة وهى عامي 2008 و 2010، Gro_{gt} نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بالمحافظة g وفي العام t، Gin_{gt} قيمة معامل جيني بالمحافظة g وفي العام t، Pov_{gt} نسبة الفقر المطلق بالمحافظة g وفي العام t. أما بالنسبة للمتغيرات الخارجية المفسرة بالنموذج الآني يمكن توضيحها كالتالي:

أولاً: متغيرات السياسات العامة Pol_{gt}

في ضوء مدى توافر البيانات المتعلقة بالمتغيرات التي تمثل السياسات العامة على مستوى المحافظات تم دراسة ما يلي:

١ ـ سياسة الضمان الاجتماعي: يمثلها متغير عدد المؤمن عليهم طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي والخاضعين له (بالنسمة) في المحافظة g وفي العام t والوارد بتقرير الهيئة القومية للتأمين الاجتماع(.).

٢ ـ سياسة الدعم السلعي: يمثلها متغير قيمة الدعم السلعي (بالمليون جنية) للمحافظة g وفي العام t، ويتضمن الدعم عدة سلع وهي: دقيق القمح للمخابز أو للاستهلاك المباشر، وزيت الطبخ، والسكر، والشاي، والأرز.

٣ ـ سياسة التوظف الحكومي: يمثلها نسبة العاملين بالقطاع الحكومي من اجمالي العاملين في المحافظة g وفي العام t.

٤ ـ سياسة الانفاق الحكومي الخدمي: يمثلها متغيرات لقيم الانفاق الحكومي على الصحة والتعليم والبنية التحتية (صرف صحي، مياه مأمونة، كهرباء، ... الخ)ولتعذر الحصول على بيان لهذه القيم على مستوى المحافظات،تم الاعتماد على البيانات الواردة بتقرير التنمية البشرية لمصر لعامي 2008، 2010 (كأحدث التقارير) في حساب عدة أدلة مقترحة تعكس الانفاق الحكومي على الخدمات العامة المختلفةبمحافظات الجمهورية.بحيث كلما زادت قيمة دليل الانفاق على الخدمة كلما دل على زيادة الانفاق الحكومي على تلك الخدمة، وهذه الأدلة كالتالي:

أ - دليل الانفاق الحكومي على الصحة: يتضمن ثلاث مؤشرات وهى: عدد الوحدات الصحية/ 10 ألف نسمة، عدد الأسرة/ 10 ألف نسمة، عدد الأطباء/ 10 ألف نسمة وبجمع هذه المؤشرات الثلاث مع اعطاء ربع الوزن للمؤشر الأول وربع الوزن للمؤشر الثاني ونصف الوزن للمؤشر الثالث (نظراً لارتفاع نسبة المرتبات من ميزانية الصحة لأعلى من 50%).

ب- دليل الانفاق الحكومي على التعليم: يتضمن ثلاث مؤشرات وهى: نسبة المدارس الصالحة اللائقة، نسبة اجمالي القيد بالتعليم الأساسي والثانوي، عدد المدرسين بالمدارس الحكومية وبجمع هذه المؤشرات الثلاث مع اعطاء ثلث الوزن لكل مؤشر.

ج- دليل الانفاق الحكومي على البنية التحتية: يتضمن ثلاث مؤشرات وهى: نسبة الأسر التي لديها صرف صحي، نسبة الأسر التي لديها مياه مأمونة، نسبة الأسر التي لديها كهرباء وبجمع هذه المؤشرات الثلاث مع اعطاء ثلث الوزن لكل مؤشر.

ثانياً: المتغيرات المفسرة الإضافية

وتتضمن:

أ - متغيرات مفسرة للنمو ($XGro_{gt}$) في المحافظة g وفي العام tوتمثل: إجمالي الاستثمارات الكلية (مليار جنية) والكثافة السكانية (نسمة / كم ^{2}) وقيمة مدخرات الافراد في صندوق توفير البريد (الفجنية) وقيمة استثمارات المشروعات بالجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة.

ب- متغيرات إضافية مفسرة لتوزيع الدخل ($XGin_{gt}$) في المحافظة g وفي العام tوتمثل: نسبة أجور الأسر الفقيرة من دخولهم ونسبة العاملون بأجر من قوة العمل (15+)وعدد المستفيدين من الجمعيات الأهلية.

ج- متغيرات إضافية مفسرة للفقر ($XPov_{gt}$) في المحافظة g وفي العام tوتمثل: نسبة البطالة ومعدل الاعالة وعدد الجنايات.

وبالاعتماد على بيانات جدولي رقم (1)، (2) بالملحق وباستخدام برنامج Eviews تم إجراء العديد من المحاولات بالصيغة الرياضية الخطية والصيغة مزدوجة اللوغاريتمية وبطرق تقدير مختلفة تبعاً لتحديد درجة تعريف النموذج الآني في كل محاولة نظراً لمحاولات حذف أحد أو بعض المتغيرات المستقلة التي لا تتفق نتيجتها مع المنطق الاقتصادي والاحصائي وذلك للحصول على أفضل تقدير قياسي للنموذج.

وكانتالصيغة مزدوجة اللوغاريتميةهي الأفضل لكل معادلات النموذج عدا المعادلة الثانية حيث استخدم المتغير الداخلي فقط والخاص بقيمة معامل جيني Gin_{gt} بقيمه الأصلية نظراً لصغرها وتحولها لقيم سالبة عند حساب اللوغاريتم لها مما يعكس اتجاه التأثير، فكان النموذج كالتالي:

$$lnGro_{gt} = c_1 + c_2 lnPol_{1gt} + c_3\, lnPol_{2gt} + c_4\, lnPol_{3gt} + c_5\, lnPol_{4Hgt} + c_6\, lnPol_{4Egt} + c_7\, lnPol_{4lgt} + c_8\, lnXGro_{1gt} + c_9\, lnXGro_{2gt} + c_{10}\, lnXGro_{3gt} + c_{11}\, lnXGro_{4gt} + c_{12} lnPov_{gt}$$

(.) حيث تعتبر التأمينات الاجتماعية أحد وسائل الضمان الاجتماعي في مجال تحقيق الحماية والأمن الاجتماعيين، وهي تقتصر على تلك النظم التي تستهدف تغطية خطر اجتماعي معين في مقابل تجميع اشتراكات يؤديها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال ثم إعادة توزيع هذه الاشتراكات على من يتحقق بالنسبة لهم نوع الخطر المؤمن منه.

$$Gin_{gt} = c_{13} + c_{14}\, lnPol_{1gt} + c_{15}\, lnPol_{2gt} + c_{16}\, lnPol_{3gt} + c_{17}\, lnPol_{4Hgt} + c_{18}\, lnPol_{4Egt} + c_{19}\, lnPol_{4Igt} + c_{20}\, lnXGin_{1gt} + c_{21}\, lnXGin_{2gt} + c_{22}\, lnXGin_{3gt} + c_{23} lnGro_{gt}$$

$$lnPov_{gt} = c_{24} + c_{25}\, lnPol_{1gt} + c_{26}\, lnPol_{2gt} + c_{27}\, lnPol_{3gt} + c_{28}\, lnPol_{4Hgt} + c_{29}\, lnPol_{4Egt} + c_{30}\, lnPol_{4Igt} + c_{31} lnGro_{gt} + c_{32} Gin_{gt} + c_{33}\, lnXPov_{1gt} + c_{34}\, lnXPov_{2gt} + c_{35}\, lnXPov_{3gt}$$

حيث:

$lnGro_{gt}$: اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (بالجنية) بالمحافظة g وفي العام t،

Gin_{gt}: قيمة معامل جيني بالمحافظة g وفي العام t،

$lnPov_{gt}$: اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الفقر المطلق بالمحافظة g وفي العامt،

$lnPol_{1gt}$: اللوغاريتم الطبيعي لعدد المؤمن عليهم طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي والخاضعين له (بالنسمة) في المحافظة g وفي العام t،

$lnPol_{2gt}$: اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الدعم السلعي (بالمليون جنية) للمحافظة g وفي العام t،

$lnPol_{3gt}$:اللوغاريتم الطبيعي لنسبة العاملون بالقطاع الحكومي من اجمالي العاملين في المحافظة g وفي العامt

$lnPol_{4Hgt}$: اللوغاريتم الطبيعي لدليل الانفاق الحكومي على الصحةفي المحافظة g وفي العام t،

$lnPol_{4Egt}$: اللوغاريتم الطبيعي لدليل الانفاق الحكومي على التعليم في المحافظة g وفي العام t،

$lnPol_{4Igt}$: اللوغاريتم الطبيعي لدليل الانفاق الحكومي على البنية التحتية في المحافظة g وفي العام t،

$lnXGro_{1gt}$: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الاستثمارات الكلية (مليار جنية) في المحافظة g وفي العام t،

$lnXGro_{2gt}$: اللوغاريتم الطبيعي لكثافة السكانية (نسمة / كم^2) في المحافظة g وفي العام t،

$lnXGro_{3gt}$: اللوغاريتم الطبيعي لقيمة مدخرات الافراد في صندوق توفير البريد (الجنية) بالمحافظة g وفي العام t،

$lnXGro_{4gt}$: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة استثمارات المشروعات بالجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض في المحافظة g وفي العام t،

$lnXGin_{1gt}$: اللوغاريتم الطبيعي لنسبة أجور الأسر الفقيرة من دخولهم في المحافظة g وفي العام t،

$lnXGin_{2gt}$: اللوغاريتم الطبيعي لنسبة العاملون بأجر من قوة العمل (15+) في المحافظة g وفي العام t،

$lnXGin_{3gt}$: اللوغاريتم الطبيعي لعدد المستفيدين من الجمعيات الأهلية في المحافظة g وفي العام t،

$lnXPov_{1gt}$: اللوغاريتم الطبيعي لنسبة البطالة في المحافظة g وفي العام t،

$lnXPov_{2gt}$: اللوغاريتم الطبيعي لمعدل الاعالة في المحافظة g وفي العام t،

$lnXPov_{3gt}$: اللوغاريتم الطبيعي لعدد الجنايات في المحافظة g وفي العام t.

c_1 إلى c_{35} : معالم النموذج.

وبحذف متغيري:دليل الانفاق الحكومي على التعليم(Pol_{4Egt}) وإجمالي الاستثمارات الكلية ($XGro_{1gt}$) من معادلة النمو، ومتغير دليل الانفاق الحكومي على الصحة (Pol_{4Hgt}) من معادلة توزيع الدخل، ومتغير عدد الجنايات ($XPov_{3gt}$) من معادلة الفقر لعدم اتفاق نتائجهم مع المنطق الاقتصادي والاحصائي. وبالتقدير القياسي للنموذج بطريقة الاحتمال الأعظم بالمعلومات الكاملة لكون النموذج زائد التعريف باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews كانت النتيجة كما يوضحها الجدول رقم (1) بالدراسة.

وتشير النتائج الموضحة بالجدول رقم (1) إلى ثبوت المعنوية الاحصائية لغالبية متغيرات النموذج المقدر عند مستوى معنوية 0.05. وتم الإبقاء على المتغيرات غير المعنوية لاتساق نتائجها مع المنطق الاقتصادي ولمساهمتها فى تحسين القوة التفسيرية لمعادلات النموذج والموضحة بقيمة معامل التحديد المعدل لكل معادلة. فضلاً عن ثبوت عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى من الرتبة الأولى وفقاً للقيمة الاحصائية لاختبار داربن واتسون (D.W.).

وتشير نتائج المعادلة الأولى بالنموذج والمتعلقة بالنمو الاقتصادي والموضحة بالجدول رقم (1) أن سياسة الضمان الاجتماعي وسياسة الانفاق الحكومي تؤثر ايجابياً على النمو الاقتصادي بخلاف سياستي الدعم السلعي والتوظف الحكومي. حيث بزيادة كل من: عدد المؤمن عليهم والانفاق الحكومي على الصحة والانفاق الحكومي على البنية التحتية بنسبة 1% ازداد نصيب الفرد على مستوى محافظات الجمهورية من اجمالي الناتج المحلي بنحو 0.15%، 0.13%، 0.12% على الترتيب. في حين زيادة قيمة الدعم السلعي بكل محافظة ونسبة العاملون بالقطاع الحكومي من اجمالي العاملين في كل محافظة بنسبة 1% انخفض نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بنحو 0.04%، 0.09% على الترتيب، وقد يُعزى ذلك لتسرب الدعم لغير

مستحقيه وانتشار البطالة المقنعة بالقطاع الحكومي (انخفاض الإنتاجية الحدية للموظف الحكومي). ويتبين كذلك أنه بزيادة قيمة استثمارات المشروعات بالجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض في كل محافظة بنسبة 1% ازداد النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي) بنسبة 0.02% بينما زيادة كل من: الكثافة السكانية وقيمة مدخرات الافراد في صندوق توفير البريد ونسبة الفقرفي كل محافظة بنسبة 1% أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.01%، 0.05%، 0.003% على الترتيب. كما اوضحت النتائج أن 65% من التغيرات في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي على مستوى محافظات الجمهورية ترجع إلى المتغيرات الشارحة محل الدراسة.

جدول رقم (1): نتائج تقدير النموذج الآني لأثر السياسات العامة على النمو وتوزيع الدخل والفقر في محافظات مصر خلال عامي 2008 و 2010

المعادلة	معلم الانحدار	قيمة المعلم	احصائية t	معامل التحديد المعدل	احصائية داربن واتسون
	C(1)	8.197	23.285*		
	C(2)	0.145	5.6923*		
	C(3)	-0.036	-0.958		
معادلة	C(4)	-0.091	-1.548		
النمو	C(5)	0.127	2.394*	0.648	1.61
	C(7)	0.118	2.188*		
	C(9)	-0.010	-0.801		
	C(10)	-0.052	-1.757		
	C(11)	0.017	2.949*		
	C(12)	-0.003	-1.995*		
	C(13)	1.662	3.503*		
	C(14)	0.022	2.195*		
	C(15)	-0.023	-2.192*		
	C(16)	0.016	0.522		
معادلة	C(18)	-0.332	-3.421*	0.394	1.46
توزيع	C(19)	-0.018	-1.576		
الدخل	C(20)	0.024	0.708		
	C(21)	0.081	1.925*		
	C(22)	-0.003	-1.036		
	C(23)	-0.069	-1.851		
	C(24)	541.101	3.786*		
	C(25)	12.564	5.360*		
	C(26)	-6.065	-2.809*		
	C(27)	4.765	1.067		
معادلة	C(28)	-5.840	-1.977*		
الفقر	C(29)	-34.237	-2.387*	0.621	1.88
	C(30)	-11.734	-3.807*		
	C(31)	-14.803	-2.174*		
	C(32)	38.429	1.751		
	C(33)	5.726	2.564*		
	C(34)	99.233	6.185*		

*** أي المعلم معنوي عند مستوى معنوية 0.05**

المصدر: قدرت من بيانات الجدول رقم (1) ، (2) بالملحق، باستخدام طريقة التقدير (FIML) وبرنامج Eviews.

وبالنسبة للمعادلة الثانية بالنموذج والمتعلقة بتوزيع الدخل والموضحة بالجدول رقم (1) فيلاحظ أن المتغير الداخل Gin_{gt} يمثل قيمة معامل جيني لكل محافظة في عامي الدراسة والتي تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح لذا تم استخدام قيمه الأصلية كما هى بدون لوغاريتم حتى لا تتحول لقيم سالبة وتعكس اتجاه التأثير. ويلاحظ أيضاً أنه كلما زادت قيمته واقتربت للواحد ساءت درجة العدالة في توزيع الدخل والعكس صحيح، أي أن السياسة التي تحسن عدالة توزيع الدخل لابد أن تؤدي إلى خفض قيمة معامل جيني. ومن هذا

المنطلق يتبين من نتائج التقدير أن سياسة الدعم السلعي وسياسة الانفاق الحكومي تحسن عدالة توزيع الدخل بخلاف سياسة الضمان والتوظيف الحكومي يتعذر معهما تحسين عدالة توزيع الدخل. حيث بزيادة كل من: قيمة الدعم السلعي وقيمة الانفاق الحكومي على التعليم والانفاق الحكومي على البنية التحتية بكل محافظة بنسبة 1% تتحسن درجة العدالة في توزيع الدخل بين المحافظات وتنخفض قيمة معامل جيني بنحو 0.023، 0.33، 0.018 على الترتيب.في حين زيادة عدد المؤمن عليهم ونسبة العاملين بالقطاع الحكومي من اجمالي العاملين في كل محافظة بنسبة 1% تؤدي إلى عدم تحسن درجة العدالة في توزيع الدخل بين المحافظات وترتفع قيمة معامل جيني بنحو 0.022، 0.016 على الترتيب. وكذلك يتبين أنه كلما زاد كل من: عدد المستفيدين من الجمعيات الأهلية في كل محافظة والنمو الاقتصادي كلما تحسنت درجة العدالة في توزيع الدخل بين المحافظات وانخفضت قيمة معامل جيني بنحو 0.003، 0.069 على الترتيب. بينما زيادة كل من: نسبة أجور الأسر الفقيرة من دخولهم ونسبة العاملون بأجر من قوة العمل (15+) في كل محافظة يتعذر معهما تحسن العدالة في توزيع الدخل بين المحافظات وتزداد قيمة معامل جيني بنحو 0.024، 0.081 على الترتيب.كما اوضحت النتائج أن 39% من التغيرات في قيمة معامل جيني على مستوى محافظات الجمهورية ترجع إلى المتغيرات الشارحة محل الدراسة.

أما بالنسبة للمعادلة الثالثة والمتعلقة بنسبة الفقر المطلق على مستوى محافظات الجمهورية فتشير النتائج الموضحة بالجدول رقم (1) إلى أن سياستي الدعم السلعي والانفاق الحكومي تكافحا الفقر أما سياستي الضمان الاجتماعي والتوظيف الحكومي لم ينجحا في مكافحة الفقر على مستوى محافظات الجمهورية. حيث بزيادة كل من: قيمة الدعم السلعي وقيمة الانفاق الحكومي على التعليم والانفاق الحكومي على الصحة والانفاق الحكومي على البنية التحتية بكل محافظة بنسبة 1% تنخفض نسبة الفقر المطلق بنحو 0.061، 0.058، 0.34، 0.12 على الترتيب.في حين زيادة عدد المؤمن عليهم ونسبة العاملين بالقطاع الحكومي من اجمالي العاملين في كل محافظة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة نسبة الفقر المطلق بنحو 0.13، 0.048 على الترتيب. وقد يُفسر عدم نجاح سياسة الضمان الاجتماعي في مكافحة الفقر بصعوبة تضمين بعض الفئات الفقيرة ضمن الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي نظراً لارتفاع نسبة العاملين منها في القطاع غير الرسمي، ولقد أكدت وزارة التضامن الاجتماعي في تقرير [1] لها أن"برامج شبكات الأمان الموجودة تتسم بانخفاض معدلات التغطية والتجزؤ وسوء التوجيه والتنسيق، وبالتالي تدني تأثيرها على أوضاع الفقر.ويغطي برنامج التحويلات النقدية الأكبر في مصر (معاش الضمان الاجتماعي) ما يقل عن 10 في المائة من خمس السكان الأشد فقرا، كما يُوجَّه أقل من ربع موارد البرنامج إلى هذه الفئة. ولذلك، أعتبر هذا البرنامج عديم الكفاءة". أما بالنسبة لسياسة التوظف الحكومي فيمكن أن يُفسر عدم فعاليتها في مكافحة الفقر بارتفاع نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي بين الفئات الفقيرة، وانخفاض الأجر إن التحق بعضها بالعمل في القطاع الحكومي. ويتبين من قيمة معامل التحديد المعدل أن 62% من التغيرات في نسبة الفقر المطلق على مستوى محافظات الجمهورية ترجع إلى المتغيرات الشارحة محل الدراسة.

كما اوضحت النتائج بمعادلة الفقر أن تحسن كل من: النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل يقلل من نسبة الفقر المطلق بينما زيادة معدل البطالة ومعدل الإعالة يزيد من نسبة الفقر المطلق. حيث بزيادة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بنسبة 1% يقلل نسبة الفقر المطلق بنحو 0.15 (أي 15%) وكذلك زيادة قيمة معامل جيني (أي تدهور درجة العدالة في توزيع الدخل لتصبح أسوأ) بنسبة 1% يزيد نسبة الفقر المطلق بنحو 0.38. في حين زيادة نسبة البطالة ونسبة الإعالة بنسبة 1% تزيد نسبة الفقر المطلق بنحو 0.06 ، 0.99 على الترتيب على مستوى محافظات الجمهورية. ويلاحظ أن هناك مرونة كبيرة لنسبة الفقر المطلق مع المتغيرات موضع الدراسة (المرونة أكبر من الواحد) كانت أعلاها مرونة الفقر بالنسبة لمعدل الإعالة (التغير النسبي في عدد الفقراء فقراً مطلقاً نتيجة التغير النسبي في معدل الإعالة) والتي بلغت 99 تليها مرونة الفقر بالنسبة لعدالة التوزيع والتي بلغت نحو38 أما مرونة الفقر بالنسبة للنمو الاقتصادي فبلغت 15، مما يعني أن هناك امكانية فعلية لمكافحة الفقر المطلق بتحسين تلك المتغيرات.

الاستنتاجات والتوصيات:

ومن نتائج تحليل أثر السياسات العامة على النمو وتوزيع الدخل والفقر خلال الفترة 2008-2010 على مستوى محافظات الجمهورية يستنتج ما يلي:

١ -سياسة الانفاق الحكومي (سواء الانفاق على الصحة، أو التعليم، أو البنية التحتية) تزيد من النمو الاقتصادي وتحسن عدالة توزيع الدخل وتكافح الفقر، لذا يوصى بالاهتمام بها والتوسع فيها.

---

[1] وزارة التضامن الاجتماعي ،مشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي (P145699)،وثيقة معلومات المشروع مرحلة التقييم المسبق تقرير رقم: PIDA24539،23 فبراير/شباط 2015.

٢- سياسة التوظيف الحكومي لا تزيدمن النمو الاقتصادي ولا تحسن العدالة توزيع الدخل ولا تكافح الفقر، لذا توصي الدراسة بترشيد هذه السياسة.
٣- سياسة الدعم السلعي تحسن عدالة توزيع الدخل وتكافح الفقر ولكنها تعوق من النمو الاقتصادي ، لذا على واضعي السياسات ترتيب الأهداف المرجوه وفقاً لأولوياتها لتحديد استخدام تلك السياسة من عدمها.
٤- سياسة الضمان الاجتماعي تبين أنها غير فعالة في تحقيق الهدف المنشود منها وهو: تحسين العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، لذا يوصى بإجراء دراسات علمية أخرى تستهدف معرفة سبب عدم فعاليتها وكيفية تفعيلها.
٥- وبالنسبة لمكافحة الفقر بصفة خاصة، فلقد تبين أن مرونة الفقر بالنسبة لمعدل الإعالة أعلى بكثير من مرونته مع أي متغير آخر تليها مرونة الفقر بالنسبة لعدالة التوزيع، مما يعني أن سبل مكافحة الفقر المطلق بمحافظات مصر المختلفة تكون اجتماعية (بخفض معدل الإعالة وتحسين العدالة الاجتماعية) أكثر منها اقتصادية (زيادة النمو الاقتصادي).

المراجع

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة المعلومات الالكترونية.

مرسي، حفصه عبد العاطي على. التقييم الكمي للفقر في الريف المصري. قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراه (2009).

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء – " دراسة الفقر وخصائص الفقراء في مصر إطار مسح العقد الاجتماعي " مصر 2005 – أكتوبر 2006 .

معهد التخطيط القومي بمصر، في إطار التعاون الفني مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية مصر لعامي 2008، 2010.

وزارة التضامن الاجتماعي،مشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي (P145699)،وثيقة معلومات المشروع مرحلة التقييم المسبق تقرير رقم: PIDA24539،23 فبراير/ شباط 2015.

Dollar, D. and Kraay, "Growth is good for the Poor", world Bark, policy Research working paper 2587 – April 2001.

Laabas, B. &Limam I., "Impact of Public Policies on Poverty, Income Distribution and Growth" Arab Planning Institute,Kuwait, March, 2004.

World Bank, "Egypt's Food Subsidies: Benefit Incidence andLeakages" Social and Economic Development Group, Middle Eastand North Africa Region, July 18, 2010.

الملاحق

IMPACT OF PUBLIC POLICIES ON GROWTH, INCOME DISTRIBUTION AND POVERTY IN ARAB REPUBLIC OF EGYPT

Ali, H. A.
Agric. Economics Dept., Fac. of Agric., Ain Shams Univ.

ABSTRACT

This paper aims to study the impact of public policies on economic growth, income distribution and poverty, to help decision makers to choose the combination of public policies that have a positive effect on all three objectives (growth, income distribution, poverty). The data used in this paper relied on the cross-series data for 27 different governorates in the Arab Republic of Egypt during the two years 2008, 2010 compiled from the human development reports for Egypt and electronic information base of the Central Agency for Public Mobilization and Statistics. The paper used simultaneous equation model with three endogenous variables namely, growth, income distribution and poverty. Each equation involved same dependent variables that represent public policies in addition anther dependent variables. The simultaneous model is econometrically estimated by Full Information Maximum Likelihood method (FIML), using the Eviews program. The results show that: 1) Government expenditures policy (whether on health, education or infrastructure) increasing economic growth, improving income distribution and Combatting poverty, so it recommended. 2) Government employment policy does not improve growth,income distribution andCombat poverty, sogovernment employment not recommended.3) Food subsidies policy improves income distribution and Combat poverty but hinders economic growth. 4) Social insurance policy is ineffective to achieve the desired objective: improve social justice and Combat poverty.5)Ways to combat absolute poverty in Egypt governorates are social (reducing the dependency ratio and improve social justice) rather than economic (economic growth).

الملحق:

جدولرقم (1) متغيرات النموذج الآني لأثرالسياسات العامةعلى النمو والعدالة والفقرعلى مستوى محافظات مصرلعام 2008

XPov3	XPov2	XPov1	XGin3	XGin2	XGin1	XGro4	XGro3	XGro2	XGro1	Pol4I	Pol4E	Pol4H	Pol3	Pol2	Pol1	Pov	Gini	Gro	المحافظات
320	52.7	11	341034	37	65.4	28	1926203	2560	29.1	1113	80.79	9.925	18.3	1209	252740	4.6	0.378	6156.5	القاهرة
120	54.9	10.2	13832	35.4	57.3	7229	487815	1689	13.3	883.7	83.72	15.23	18.3	546	95211	7.5	0.34	5840.4	الأسكندرية
50	53.8	11	9644	37	51.3	0	89732	403.9	4.4	963.2	81.35	23.18	24.8	73.9	14990.7	7.2	0.341	6822.7	بورسعيد
34	63.8	11.8	20616	38.8	60	1182	29315	55.4	4.1	1015	83.22	22.55	23.4	67.4	13530.4	2.3	0.288	6254.1	السويس
44	62.9	7.5	628	34.5	72.9	10125	31153	1209	2.9	760.7	82.32	34.33	13	137.2	16931	2.6	0.253	6652.1	دمياط
131	65.5	10	71466	29.3	56.3	166919	256902	1352	7.7	929.3	81.88	14.38	14.6	473	48483.6	7	0.226	6769.1	الدقهلية
108	71.7	10.7	18169	28.8	47.7	58334	306419	1063	7.6	429.2	82.32	11.33	14.3	487.1	62031.7	27	0.197	6613.6	الشرقية
97	67.4	9.2	9308	35	62	26593	257626	3512	7.9	602.4	80.69	13.35	17	438.5	30172.8	10.3	0.245	6153.9	القليوبية
52	69.2	7	2830	22.6	35.5	73825	138088	704	4.8	537	80.45	16.15	11.1	260.6	23063.4	13.1	0.244	6269.9	كفر الشيخ
340	64.8	10.8	59822	31.3	56.9	63267	333551	2053	5.3	415.8	78.09	20.7	17.4	394.8	51456.4	6	0.262	7072.4	الغربية
63	69.7	7.3	17194	31.1	55.6	46082	268026	1316	4.4	390.1	75.89	15.95	17.2	285.6	36634	17.3	0.221	6799.1	المنوفية
109	70.6	9.3	159326	25.2	42.1	169785	180688	486.1	7.7	345.6	78.99	14.28	11.5	444.5	49517.1	20.3	0.199	8395.5	البحيرة
102	66.6	7.6	7732	35.2	48.6	14722	53231	174.2	5.2	646.7	83.78	16.05	18.9	118.8	14560.2	5.9	0.221	6751.6	الإسماعيلية
185	66.3	9.7	193474	32.5	58.6	3343	481625	436.6	9.8	789.3	81.95	12.93	14	715.6	99966	11.8	0.345	5552	الجيزة
47	88.1	3.7	27042	30.8	46.6	40784	121248	210.2	5	182.3	79.05	12.13	12.6	243.8	19059.5	44.7	0.257	7042.7	بنى سويف
55	88.3	3.4	36289	28.4	36.2	28303	77215	407.8	3.8	414.6	80.72	10.65	10.3	286.8	15666.2	11.6	0.249	5705.5	الفيوم
104	86.1	5.8	32117	30.8	48.4	24032	193679	128.2	5.4	159.3	75.92	9.975	10.4	451.6	23871.9	38.2	0.238	6823.1	المنيا

تابع جدول رقم (1) متغيرات النموذج الآني لأثرالسياسات العامةعلى النمو والعدالة والفقرعلى مستوى محافظات مصرلعام 2008

المحافظات	Gro	Gini	Pov	Pol1	Pol2	Pol3	Pol4H	Pol4E	Pol4l	XGro1	XGro2	XGro3	XGro4	XGin1	XGin2	XGin3	XPov1	XPov2	XPov3
أسيوط	5420.2	0.248	60.2	28974	409.2	11.1	17.28	75.52	135.2	4.9	134.8	181061	33284	52.9	27.8	47305	9.4	86.3	184
سوهاج	5369.9	0.239	41.4	33687.7	479.3	10.2	8.35	79.75	158.7	5.1	352.6	240360	20566	40.4	25.1	32862	9	85.4	92
قنا	5543	0.19	32.9	18086.1	391.3	11.3	7.7	81.72	130.7	6	277.2	121426	8245	44.9	26.4	25260	13.5	85.9	74
الأقصر	5381.5	0.21	5.7	4473.98	70.4	14.4	12.9	84.38	538.8	0.7	178.1	73112	1863	72.32	31.1	3925	2.66	72.8	43
أسوان	6053	0.203	22.6	23127.5	196.8	17.3	18.83	75.26	487.6	9.9	18.2	61815	11594	48.5	28.4	6395	17.5	73.8	7
البحر الأحمر	6583.3	0.254	14.5	16160.5	32.7	19	24.6	94.04	646.5	5.3	1.6	42487	0	46.2	43	0	6	59.2	38
الوادى الجديد	7357.8	0.254	14.5	1981.7	23.9	34.1	54.7	84.48	605.8	3.1	0.4	13731	7433	46.2	40.5	440	9.9	69	4
مرسى مطروح	6328.6	0.254	14.5	5279.17	50.1	9.8	25.2	65.63	236.6	4.6	1.7	12097	0	46.2	22.5	1150	6	75.4	19
شمال سيناء	5667.8	0.254	14.5	3876.5	56.7	19.9	29.83	74.56	476.6	8.1	11.5	8905	2020	46.2	30.1	0	6.4	76.8	21
جنوب سيناء	6849.8	0.254	14.5	9485.79	15.2	25.7	54.78	94.64	718.6	3.1	2.1	15667	36	46.2	47.5	0	4.62	59.6	10

حيث: Gro نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (بالجنية)، Gini قيمة معامل جيني، Pov نسبة الفقر المطلق، Pol1 عدد المؤمن عليهم طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي (بالنسمة)، Pol2 قيمة الدعم السلعي (بالمليون جنية)، Pol3 نسبة العاملون بالقطاع الحكومي من اجمالي العاملين، Pol4H دليل الانفاق الحكومي على الصحة، Pol4E دليل الانفاق الحكومي على التعليم، Pol4l دليل الانفاق الحكومي على البنية التحتية، XGro1 اجمالي الاستثمارات الكلية (مليار جنية)، XGro2 الكثافة السكانية (نسمة / كم 2)، XGro3 قيمة مدخرات الافراد في صندوق توفير البريد (الجنية)، XGro4 قيمة استثمارات المشروعات بالجمعيات التعاونية الزراعية بالجنية، XGin1 نسبة أجور الأسر الفقيرة من دخولهم، XGin2 نسبة العاملون بأجر من قوة العمل (15+)، XGin3 عدد المستفيدين من الجمعيات الأهلية بالنسمة ، XPov1 نسبة البطالة، XPov2 معدل الإعالة، $XPov_3$ عدد الجنايات.

المصدر: تقرير التنمية البشرية لمصر عام 2008، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

قاعدة المعلومات الالكترونية بالحهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول رقم (2) متغيرات النموذج الآني لأثر السياسات العامة على النمو والعدالة والفقر على مستوى محافظات مصر لعام 2010

XPov3	XPov2	XPov1	XGin3	XGin2	XGin1	XGro4	XGro3	XGro2	XGro1	Pol4I	Pol4E	Pol4H	Pol3	Pol2	Pol1	Pov	Gini	Gro	المحافظات
397	41.4	11.9	287715	77.4	43.2	20070	1948829	2610	34.6	1106	87.74	8.1	31.2	2584	2613616	7.6	0.38	7726.4	القاهرة
166	43.2	12.2	31889	60.8	44.4	16079	586604	1824	11.4	1106	95.45	16.23	22.8	1253	971835	6.4	0.3	8978.3	الأسكندرية
66	42.3	11.2	1680	68.6	37	224	153027	429.5	3.1	1106	94.64	24.35	39.2	164.8	152395	4.4	0.34	10550	بورسعيد
48	50.1	9.7	15454	74.1	43.8	9495	44666	58.2	2.8	1106	98.63	20.98	44.8	151.6	138673	1.9	0.29	8745.8	السويس
46	49.5	6.7	3198	64.7	31.8	31561	93327	1235	2.6	739.5	100.3	33.7	27.2	335.6	174182	1.1	0.21	7883.5	دمياط
208	51.5	12	55830	55.7	40.1	370412	752789	1370	5.2	739.5	97.22	14.53	25.6	1312	494938	9.3	0.22	9111.5	الدقهلية
121	56.4	11.7	24954	49.2	37.3	283221	544482	1113	5.4	739.5	96.89	10.7	25.7	1461	635185	19.2	0.19	8700.4	الشرقية
112	53	8	26789	72	52.6	756	404320	3864	5.5	739.5	94.23	11.95	30.1	2002	309254	11.3	0.23	8134.4	القليوبية
72	54.4	10	17208	35.9	39.7	146093	345309	714.3	4.3	739.5	99.48	20.78	22.9	3540	235830	11.2	0.21	8927.9	كفر الشيخ
420	51	12	49734	56.7	52.7	258058	741671	2098	4.2	739.5	96.94	19.85	28.9	1134	524318	7.6	0.24	8799.6	الغربية
101	54.8	6.5	14414	60.3	39	194692	469292	1336	3.5	739.5	96.67	17.7	31.1	892.5	374006	17.9	0.23	9854	المنوفية
107	55.5	6.8	20534	36.5	39	331125	346280	493.5	5	739.5	98.56	13.85	18.4	1260	506897	23.5	0.19	9451.6	البحيرة
135	52.3	11.1	4168	67.6	40.2	9450	68808	192.7	2.7	739.5	98.11	14.83	39.5	415.7	150777	18.8	0.27	8970.2	الإسماعيلية
236	52.1	6.7	11272	67.3	43.2	55955	542316	487.2	13.9	425.1	98.53	5.4	23.4	1519	1023626	23	0.34	8242.8	الجيزة
64	69.3	3.5	33513	45.5	44.8	104215	288759	214	3.2	425.1	92.1	11.1	17.2	645.6	195025	41.5	0.21	8857.4	بنى سويف

115	69.5	2.9	38483	39.2	36	138809	158554	424.1	3.4	425.1	90.63	10.05	18.4	784	160428	28.7	0.21	8433.7	الفيوم
137	67.7	5.5	32449	38.9	39.4	180425	416374	132	4.8	425.1	92.04	9.275	15	1239	243328	30.9	0.24	8655.9	المنيا
260	67.9	8.3	10868	64.8	40.4	10417	376668	135.8	3.7	425.1	92.08	18.53	24.5	1022	296422	61	0.27	8019.6	أسيوط
109	67.2	9.4	20221	46.9	41.2	10081	454837	347.2	4.5	425.1	95.93	7.675	20.5	1176	344156	47.5	0.23	7329.7	سوهاج
73	67.6	7.5	18481	64.4	40.2	5613	214270	283.7	4.8	425.1	96.89	8.325	30.3	933	184622	39	0.23	6387.5	قنا
67	57.2	17.2	506	69.6	42.3	618	93238	193	4.6	425.1	102.7	14.5	34.3	304.9	119973	40.9	0.24	9105.6	الأقصر
7	58.1	12.9	1124	62.7	40.3	7360	94962	19.3	0.9	425.1	96.56	15.88	38.7	454.4	90824	18.4	0.27	7057.4	أسوان
25	46.5	2	1784	81.2	46.1	0	40781	2.5	6.1	452.4	97.21	16.9	51.1	76.9	164819	11.1	0.3	8460.7	البحر الأحمر
8	54.2	13.3	10201	60.6	46.1	32401	25011	0.4	1.2	452.4	99.44	46.78	53.7	63.9	20215	11.1	0.3	12682	الوادى الجديد
23	59.3	3.6	532	57.9	46.1	0	8904	2	1.9	452.4	89.63	28.98	25.6	113.9	54450	11.1	0.3	10346	مرسى مطروح
38	60.4	3.8	8706	66.3	46.1	25789	22691	12.8	2.9	452.4	93.13	31.65	41.7	142.7	40254	11.1	0.3	8884	شمال سيناء
32	46.8	7.8	152	61	46.1	696	15044	4.8	2	452.4	88.76	32.5	42.4	33.4	96330	11.1	0.3	12455	جنوب سيناء

ملحوظة: تم تعريف متغيرات النموذج مسبقا بمتن البحث وبالجدول رقم (!) بالملحق.

المصدر: تقرير التنمية البشرية لمصر عام 2010، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

قاعدة المعلومات الالكترونية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء